مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مدخل اقتصادي لاستقرار المجتمعات المتأثرة بالجفاف في جنوب العراق: النتائج المترتبة والحلول الممكنة

سالم عبد الحسن رسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مدخل اقتصادي لاستقرار المجتمعات المتأثرة بالجفاف في جنوب العراق: النتائج المترتبة والحلول الممكنة

سالم عبد الحسن رسن*

الخلاصة التنفيذية:

- تقترب نسبة الأراضي التي تعاني من التصحر في العراق من 40% بالفعل وخصوصاً في مناطق جنوب العراق، كما أن عشرات الآلاف من الأفدنة تتحول إلى صحراء سنوياً في مناطق جنوب العراق وبالقرب من الأهوار وضفاف نهر الفرات.

- مناطق جنوب العراق المتأثرة بالجفاف تقدم إنذاراً إلى كافة مناطق العراق، وكذلك إلى الدول المجاورة إليه من أن التصحر والجفاف سيجرف التربة تدريجياً.

- يترتب على الجفاف في مناطق جنوب العراق إلى تدهور القيمة الفعلية للأرض، وزيادة الهجرة، خصوصاً تلك الأراضي القريبة من مجاري الأنهر، ونهر الفرات. إلى جانب ذلك تأثيره على المستوى التعليمي للصغار، والنساء، والرجال من خلال التأثير على المستوى المعاشي للأسر، وربما خلق الصراعات القبلية وما إلى ذلك.

- إجراءات سريعة من قبل الحكومة العراقية من بينها سياسات تفضيلية وإجبار الفلاحين على استخدام تقنيات الري الحديثة التي بإمكانها حل جزء كبير من أزمة الجفاف التي يشهدها العراق.

- إشراك المجتمع المدني في حملة وطنية، إلى جانب المؤسسات الحكومية كافة المدنية وغيرها، مع الاستثمار بالطاقات الشابة باعتبارهم أساس نظرية التغيير حول قيمة الماء وضرورة الحفاظ عليه وترشيد استخدامه، ووضع أسعار مناسبة حسب الاستخدامات المتعددة وتفعيل البرامج الإرشادية المجتمعية.

- دعم بناء القدرات في قطاع المياه، بما في ذلك الكيانات التنظيمية لمنشآت المياه لتقديم المياه النظيفة، ولا سيما في المجتمعات المتضررة بشكل كبير من خلال تحديث البنى التحتية القديمة،

* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد.

وتنفيذ عمليات مستدامة، وتقليل الهدر في المياه ووضع سعر مكافئ لقيمة الماء لتقليل الهدر.

- العراق بحاجة إلى وقف الهدر في مياه الزراعة من خلال برامج سنوية تستهدف التقليص التدريجي من استخدام المياه في مجال الزراعة من 70% في الوقت الحاضر إلى 30% باعتباره الصيغة المثلى للاستثمار في قطاع المياه.

- مساندة تحسين التغذية بين الفئات المحرومة من خلال برامج التغذية المجتمعية الرامية إلى زيادة استخدام خدمات الرعاية الصحية وتحسين مستويات تقديم الرعاية في إطار استجابته للتصدي لأزمة الغذاء.

المقدمة

تعتبر التغييرات المناخية ظاهرة طبيعية دورية تتعرض لها الدول والأقاليم كافة، لذا فإن التهديدات المناخية ليست حكراً على المنطقة العربية فحسب، بل تأثيراتها تطال دول أوروبية وأمريكية، وفي آسيا وإفريقيا، وكل بلدان العالم، ولكن بنسب متفاوتة، لذا لا ينبغي النظر إليها وكأنها مشكلات مستعصية على الحل، إذا ما أحسن التعامل معها.

بناءً على ذلك، اشتملت هيكلية الدراسة على بيان الآثار الناجمة لهذه التغيرات المناخية على الاقتصاد والمجتمع، من خلال بيان آثارها على القطاعات الاقتصادية، خصوصاً الزراعة والموارد المائية والثروة الحيوانية والطاقة وجودة المياه والفقر والهجرة والبيئة وانحسار الاستثمار والتنوع البيولوجي.

إن أهم النتائج المترتبة على هذه الآثار على الصعيدين العالمي والإقليمي هو تردي الإنتاج الزراعي والحيواني، فضلاً عن تزايد الحاجات الإنسانية بفعل التزايد السكاني. كل ذلك يضغط على مستوى الأسعار ويرفعها صعوداً؛ مما يسبب الفقر والهجرة، وهذا يعني أن الفئات السكانية الأكثر فقراً في العالم، خاصةً في العراق والمنطقة العربية هم الذين يتحملون وزرَ هذه الموجة من الأطفال والفقراء والمهمشين وتهديد السلم المجتمعي والأمن الاقتصادي.

إن أهم الأسباب التي تقف وراء التبدلات المناخية في العراق، خصوصاً الجفاف والتصحر يعود أولاً إلى أن الاحترار المناخي الذي ينجم بشكل رئيسي عن حرق البترول والغاز والفحم على نطاق واسع، كما أن مؤشر الإجهاد المائي الدولي يشير إلى أن العراق مهدد بجفاف النهرين،

هذا الانحسار في المياه يعود إلى سياسات دول المنبع في المقام الأول، والتي قامت ببناء العديد من مشاريع السدود في أعالي النهرين، كما أن استخدام الطرق البدائية في الري، والتي تعرف بالطريقة إجبار المترتبة على استقرار المجتمعات المحلية في جنوب العراق من جراء هذه التبدلات المناخية هو التهديد المباشر للحياة من خلال شح المياه والعواصف الترابية وموجات الحرارة الشديدة والتصحر والأمن الغذائي.

كما تقلصت مساحات واسعة من الأهوار الجنوبية في العراق وبذلك يحتل العراق؛ المرتبة الخامسة بين أكثر البلدان تأثراً بالمناخ في العالم، وعليه فإن أول الحلول الممكنة اجبار الفلاحين على استخدام تقنيات الري الحديثة التي بإمكانها تخفيض استخدام المياه إلى النصف لتلبية الاحتياجات الزراعية، والعمل على إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وإعادة تحلية مياه البزل. فضلاً عن المطالبة بحقوق النهرين مع دول المنبع واللجوء إلى القانون الدولي في إثبات هذه الحقوق.

بناءً على ذلك، فإن الدراسة ألقت الضوء على المواضيع ذات العلاقة الأساسية وهي:

أولاً – التغييرات المناخية والتهديدات الناجمة عنها عالمياً

تعتبر التغييرات المناخية ظاهرة طبيعية تتعرض لها المجتمعات كافة، ولكن بنسب متفاوتة، بحيث يختلف مدى تأثيراتها حسب الموقع الجغرافي، وعلى الإمكانيات المادية والإرادة الوطنية للطبقة الحاكمة، وعلى الوعي الثقافي للجماهير في كيفية التعامل مع الأزمات المناخية التي تكاد أن تكون دورية بهدف تقليل آثارها على الاقتصاد والمجتمع.

يشير البنك الدولي إلى أن هناك خمس تهديدات رئيسية ناجمة عن تغير المناخ، تتمثل في الجفاف والفيضانات والعواصف وارتفاع منسوب مياه البحار، بالإضافة على عدم ثبات الإنتاج الزراعي.

لقد أوضح تقرير المستقبل الأخضر إلى أن أكثر الدول تضرراً في قائمة الدول العشرة الأكثر عرضة لخطر الكوارث المناخية لسنة 2023، ثلاثة منها دول عربية هي الصومال وسوريا واليمن أما الدول الأخرى في القائمة فهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفغانستان، تشاد، جنوب السودان، جمهورية أفريقيا الوسطى، نيجيريا وإثيوبيا. علماً أن هذه الدول العشرة تشكل نسبة 5.16% من سكان العالم، ومن ذوات الدخل المنخفض، وتنتج أقل من 0.28% من انبعاثات غاز ثاني

أوكسيد الكربون[1] الذي يعد السبب الرئيسي للاحتباس الحراري المسبب للتغيرات المناخية وأن النسبة العظمى لهذه الانبعاثات قادم من الدول الصناعية العشرين الكبرى وهي من تتحمل مسؤولية هذا الاحتباس، وتقع عليها المسؤولية الأخلاقية في معالجة الخطر الداهم الذي يهدد الكوكب بأسره.

وهذا يعني أن الفئات السكانية الأكثر فقراً في العالم، خصوصاً في المنطقة العربية يقفون على خط المواجهة في أزمة المناخ وكان أولها الصومال، وكان لتغير المناخ، تأثير مدمر عليها، مما أدى إلى تفاقم تحديات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي الشديد، فضلاً عن انعدام الاستقرار السياسي في البلاد أدى إلى صعوبة معالجة أزمة المناخ وحماية المجتمعات الضعيفة.

أما في سوريا، فإن الحرب على مدى عقد من الزمان أدت إلى تآكل قدرة البلاد على الاستجابة للأزمات، وقد أجبر الصراع والتطرف المناخي والأزمة الاقتصادية الشديدة 90% من السوريين على الهبوط الى ما دون خط الفقر.

أما في اليمن، فقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم التصحر والجفاف في البلاد، بالإضافة عن سنوات الصراع أدت إلى أزمة اقتصادية ومستويات عالية من الهشاشة. وبحلول نهاية عام 2022، احتاج 17 مليون شخص في اليمن إلى مساعدات غذائية، بينما احتاجت 1.3 مليون امرأة حامل أو مرضع و2.2 مليون طفل إلى العلاج من سوء التغذية.[2]

وعلى نفس المنوال، فإن الدول الهشة الأخرى عانت من الصراعات السياسية والحروب الأهلية، فضلاً عن تبدلات المناخ وانخفاض مستوى الدخل إلى صعوبة إيجاد حلول لأزمتها المناخية كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشهد صراعًا مستمرًا وتحديات اقتصادية وتفشي الأمراض مثل الحصبة والملاريا والإيبولا التي أدت إلى إضعاف قدرة البلاد على مواجهة الكوارث المناخية وتعطيل الدعم الإنساني، بينما يواجه المواطنون الفيضانات وتزايد انعدام الأمن الغذائي ونفس الوضع ينطبق على أفغانستان وتشاد وجنوب السودان وباقي الدول العشرة.

من المهم التأكيد على أن التهديدات المناخية ليست حكراً على هذه الدول فقط، بل تأثيراتها تطال دول أوروبية وامريكا، وفي آسيا وافريقيا، وكل بلدان العالم ولكن بنسب متفاوتة.

شهد العالم، خلال العام الماضي موجات جفاف حطمت الأرقام القياسية في بعض المناطق،

1. المستقبل الأخضر، الاثنين 4/مارس/2024 https://greenfue.com/
2. المصدر السابق، المكان نفسه.

ليكون 2022 عام الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، حيث شهدت مناطق في أميركا الشمالية وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط والصين حالات جفاف واسعة النطاق في وقت واحد.

ثانياً – الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجفاف في المنطقة والعالم

قبل الحديث عن الآثار التي يحدثها الجفاف على نطاق الاقتصاد والمجتمع علينا أن نعطي تعريفاً له. فالجفاف كما ورد في المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بأنه الظاهرة الطبيعية التي تحدث عندما يكون المطر أدنى بدرجة محسوسة من مستوياته المسجلة، وهي تتسبب بذلك في وقوع اختلالات هيدرولوجية تؤثر تأثيرا ضارا على نظم إنتاج الموارد الأرضية[3].

وقد هدد شبح الجفاف الذي يخيم على العديد من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، النمو الاقتصادي، لما له من تداعيات خطيرة على قطاعات مختلفة، على رأسها القطاع الزراعي، ومع الاعتماد الكبير في بعض تلك الدول على عائدات هذه القطاعات، سواء لتأمين الأمن الغذائي على الجبهة الداخلية، وكذلك من أجل زيادة العوائد التصديرية، وتأثير الجفاف على الاقتصادات في هذه البلدان يمكن أن يكون كبيراً أو متعدد الأوجه، وثمة بعض من التأثيرات المحتملة على معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام من خلال التأثير على القطاعات التالية:[4]

1 – تأثيره على الزراعة

يؤثر الجفاف بصورة مباشرة على إنتاج المحاصيل الزراعية، وقد تنخفض كميات الإنتاج، مما يؤثر سلبًا على هذا القطاع، الذي تعتمد عليه غالبية الدول العربية والأفريقية لتوفير فرص العمل والأمن الغذائي.

2 – تأثيره على الثروة الحيوانية

يؤدي الجفاف أيضًا إلى نقص المياه والمراعي، ما يؤثر على رعي الحيوانات، هذا يؤدي إلى تدهور حالة الثروة الحيوانية وقطاع الرعي، وبنفس الوقت يؤثر في الإمدادات الغذائية والاقتصاد المحلي.

3. المؤتمر الاقليمي الـ 26 للشرق الأدنى–طهران،13–9/اذار 2002، الخطط طويلة الاجل بشأن إدارة ظاهرة الجفاف وتخفيض اثارها في الشرق الادنى.

4. كيف يضرب تفاقم أزمة المناخ معدلات النمو الاقتصادي؟26 نوفمبر 2023 - 16:17 بتوقيت سكاي نيوز عربية – أبو ظبي https://www.skynewsarabia.com/business/

3 – تأثيره على الطاقة

إذا كانت البلدان تعتمد بشكل كبير على مصادر المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، فإن الجفاف سيؤثر على إمكانية هذه الدول في توليد هذه الطاقة، الأمر الذي يترتب عليه انقطاعات في التيار الكهربائي، وهذا أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية.

4 – انخفاض جودة المياه

الجفاف يمكن أن يؤدي إلى نقص المياه وتدهور جودتها، مما يزيد انتشار الأمراض المتعلقة بالمياه، هذا يضعف الصحة العامة ويتسبب في تكاليف إضافية للرعاية الصحية.

5 – الجفاف يزيد الهجرة ويعمق الفقر

قد يؤدي الجفاف إلى زيادة معدلات الهجرة، الداخلية، حيث يترك الناس المناطق المتأثرة بحثًا عن فرص عيش أفضل، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على المدن، ويسهم في تفاقم مشكلة البطالة والفقر.

6 – انحسار الاستثمار

الظروف الجافة قد تقلل من جاذبية البلدان كوجهة للاستثمار، خاصة إذا كانت الاقتصادات معتمدة بشكل كبير على الزراعة، فيقل بذلك الإنتاج، وتنخفض الإيرادات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى التراجع في مستويات الاستثمار.

7 – آثار الجفاف على البيئة والتنوع البيولوجي

يمكن أن تتأثر التنمية الزراعية والأمن الغذائي بشدة نتيجة لقوى مناوئة تمتد عبر البلدان، وذلك مثل إزالة الغابات والتدهور البيئي. وقد أدى التدهور والتغير في كثير من العمليات الإيكولوجية إلى فقدان أنواع ومواجهة أنواع أخرى لخطر الانقراض. كان للجفاف والتصحر تأثير مباشر وغير مباشر على تنوع الحياة البرية في العديد من الدول والأقاليم، وهو ما أدى إلى أن تصبح المنطقة خالية، أو تقلص الحياة البرية نتيجة لبعض نوبات الجفاف المتكررة. وينبغي أن يكون هناك إدراك واضح بأن انقراض التنوع البيولوجي لا يمكن استرجاعه.

والمثال الواضح على الآثار السلبية للجفاف هو السودان؛ فقد كانت الأراضي الجافة منتجة وغنية بالتنوع البيولوجي الزراعي. ولكن نوبات الجفاف والتصحر المتعاقبة التي أصابت مناطق شاسعة من البلد أثرت في زراعة الأراضي الجافة في السودان، مما أدى إلى تعرض أنواع المحاصيل وأصناف النباتات التقليدية والمحلية التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان في المناطق الجافة من السودان للخطر. ويترتب على هذه الآثار نتائج ضارة على مستوى عالمي وإقليمي.

ثالثاً – النتائج المترتبة على هذه الآثار

1 – إن الظروف المناخية هي العامل الحاسم في الزيادات المفاجئة للأسعار العالمية. فقد تسبب الجفاف في الولايات المتحدة بأضرار واسعة في المحاصيل الصيفية للذرة وفول الصويا، خصوصاً أن الولايات المتحدة تُعد المصدر الأكبر لهما في العالم، كما ساهم الصيف الجاف في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان في انخفاضات متوقعة في إنتاج القمح، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار القمح في العالم. ويمكن أن تؤدي تأثيرات التغير المناخي على الزراعة إلى انخفاض غلة المحاصيل والجودة الغذائية، فضلًا عن زيادة الآفات وأمراض النباتات.

2 – إن لنوبات الجفاف آثار حادة على صعيد الأوضاع الاقتصادية ومستويات الفقر والتغذية. ففي ملاوي، على سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي نوبات الجفاف الحادة في المستقبل التي تقع كل 25 عاماً، إلى زيادة أعداد الفقراء بنسبة 17 في المائة، وأن يكون وقعها شديداً على المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وفي الهند، تذهب التقديرات إلى أن التراجعات الكبيرة للإنتاج من جراء نوبات الجفاف بين عامي 1970 و2002، قلصت الدخول السنوي المعتاد للأسر في المجتمعات المنكوبة بنسبة 80–60 في المائة[5]. يترتب على هذا الفقر إن تُخرج الأسر أطفالها من المدارس، وتقلل كميات الطعام المغذي الذي تتناوله للتعويض عن ارتفاع الأسعار.

3 – هناك نقص في توافر مياه الري؛ بسبب ذوبان الأنهار الجليدية، وتأثيرات على التعرية وخصوبة التربة، وتأثيرات على فترات النمو، وسلامة الأغذية.

4 – الخسائر المادية الكبيرة للمنتجين ونقص التغذية

5. البنك الدولي، موجات جفاف حادة ترفع أسعار الغذاء وتعرض الفقراء للخطر,8/3/2012 تاريخ زيارة الموقع في 4 آذار 2024:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/08/30/severe-droughts-drive-food-prices-higher-threatening-poor

تقدر دراسة أُجريت عام 2021 أن شدة تأثيرات موجات الحر والجفاف على إنتاج المحاصيل، تضاعفت ثلاث مرات على مدى الخمسين عامًا الماضية في أوروبا، من خسائر بلغت 2.2% خلال الفترة بين عامي 1990-1964 إلى خسائر بلغت 7.3% بين 1991-2015.[6]

5 – حدوث المجاعات

أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن حدوث مجاعة تهدد حوالي 22 مليون شخص في إثيوبيا وكينيا والصومال، جراء جفاف غير مسبوق منذ 2020، مشيراً أن منطقة القرن الأفريقي شهدت مؤخراً آثاراً خطيرة للجفاف؛ بسبب الظروف المناخية وارتفاع درجات الحرارة، ونقص هطول الأمطار لفترة طويلة. وأوضح أن موجات الجفاف السريعة آخذة في الازدياد خصوصاً في أوروبا، وفي شمال آسيا وشرقها ومنطقة الساحل الإفريقي، وعلى السواحل الغربية لأميركا الجنوبية.[7]

6 – يؤدي الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر إلى حدوث أزمات واضطرابات اجتماعية وإلى الحروب في بعض الأحيان، والتي تؤدي إلى حركة السكان ونزوحهم وهجرتهم، وتضطرهم في نهاية المطاف إلى فقدان هويتهم الثقافية وتشويه نسيج حياتهم الاجتماعية.

6 – وفي رأي منظمة الصحة العالمية، أن الجفاف كان هو السبب الرئيسي للوفيات على نطاق العالم بأكمله بالنسبة لنصف ضحايا الكوارث الطبيعية، وترجع أسباب ذلك إلى نقص الغذاء وتفاقم أوضاع سوء التغذية، وأوضحت المنظمة أن البلدان الحارة أثناء موجات الحرارة المقترنة بالجفاف ونقص المياه لا تجلب المجاعة فقط، وهي أعظم قاتل، بل تجلب معها أيضا عوامل أخرى ذات تأثير على الصحة مثل الملاريا وحرائق الغابات.

رابعاً – الجفاف في العراق الأسباب والنتائج المترتبة

أدت التحولات البيئية في العراق إلى تراجع المساحات المزروعة في البلاد إلى النصف، في حين تبلغ المساحات الصالحة للزراعة نحو 27 مليون دونم، لم يتمكن العراق من زراعة سوى 8

6. التغير المناخي يعزز ظهور موجات الجفاف المفاجئة، 14 أبريل 2023 - 16:24 بتوقيت أبو ظبي سكاي نيوز عربية – أبو ظبي: https://www.skynewsarabia.com/business/

7. المصدر السابق

ملايين دونم فقط، ضمن الخطة الزراعية الشتوية، كما قلصت الحكومة العراقية العام الماضي، مساحة الأراضي المشمولة بالخطة الزراعية الموسمية إلى النصف، وقد استبعدت محافظات معينة من الخطة بالكامل[8].

إن أهم الأسباب التي تقف وراء التبدلات المناخية في العراق، خصوصاً الجفاف والتصحر هي:

1 – إن الاحترار المناخي ناجم بشكل رئيسي عن حرق البترول والغاز والفحم الذي أدى إلى جفاف حاد ومتواصل في السنوات الأخيرة في العراق، وسوريا وإيران.[9] وهو بالوقت الذي يشكل ضائعات اقتصادية ذات كلفة لهذه الموارد فإنه يدمر المناخ ويسبب الجفاف والتصحر، وأضاف أن التغيرات المناخية التي تمثلت بارتفاع معدلات درجات الحرارة، وشح الأمطار، وازدياد العواصف الغبارية، التي هددت الأمن الغذائي والصحي والبيئي والأمن المجتمعي، ودفعت بمئات الألوف للنزوح.

2 – يكشف مؤشر الإجهاد المائي الدولي الى أن العراق مهدد بجفاف نهري دجلة والفرات بحلول عام 2040، يعود هذا الانحسار في المياه يعود أولاً إلى سياسات دول المنبع التي قامت ببناء العديد من مشاريع السدود، خصوصاً مشروع إليسو وسد أتاتورك ومشاريع الاستصلاح الكبرى في تركيا، دون التنسيق مع العراق الذي يعد دولة مصب، وهذا أثر على استحقاقاته التاريخية في النهرين اللذين تراجعت إيراداتهما إلى أقل من 30% من معدلاتها الطبيعية وخلال أقل من 4 سنوات، وتحديدا منذ عام 2019، فقد العراق، الذي بات في المرتبة الخامسة على مؤشر الجفاف العالمي– نحو 53 مليار متر مكعب من مخزونه المائي[10].

3 – استخدام الطرق البدائية في الري، والتي تعرف بالطريقة السيحية أو الري بالغمر، وهي الطريقة المستخدمة على نطاق واسع والأكثر استهلاكاً للمياه وغير مناسبة للمناطق المعرضة للجفاف الموسمي، أي سوء إدارة المياه في العراق هي التي أدت إلى هدر المزيد من المياه وضياع الكثير

8. العراق يفقد نصف مساحاته المزروعة بسبب الجفاف، سكاي نيوز عربية – أبو ظبي 28 نوفمبر 2023:
https://www.skynewsarabia.com/technology/

9. دراسة تكشف سبب «الجفاف الحاد» في سوريا والعراق وإيران فرانس برس8 نوفمبر 2023:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/11/08/

10. تراجع تاريخي لمخزون العراق المائي جراء الجفاف ... ماذا عن مياه الشرب؟ الجزيرة، 15 اذار 2023، وقت زيارة الموقع 4 اذار 2024: https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/15

من الأراضي الخصبة؛ بسبب التملح وفقدان الأراضي لخصوبتها.

4 – تناقص مياه الأمطار للزراعة، وتدهور جودة احتياطي المياه العذبة نتيجة للتدفق العكسي للمياه المالحة القادمة من الخليج العربي نحو طبقات المياه الجوفية العذبة، وتركيزات التلوث المتزايدة.

خامساً – النتائج المترتبة على استقرار المجتمعات المحلية في العراق

1. تغير المناخ يمثل تهديداً مباشراً للبلاد، ويمكن رؤية هذا التهديد في شح المياه والعواصف الترابية وموجات الحرارة الشديدة والتصحر والأمن الغذائي، وكذلك فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، إذ يفقد العراق نحو 400 ألف دونم (400 كيلومتر مربع) من الأراضي الزراعية سنوياً، إن الجفاف وتدهور الأراضي وزيادة الملوحة في الأنهار والروافد تضع ضغوطاً متزايدة على الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك، حيث لا تستطيع الكثير من الأسر ضمان سبل عيش كافية ومستدامة وهو تهديد مباشر للحياة في معظم المناطق الريفية في العراق.

2. تقلصت مساحة الأهوار الجنوبية في العراق التي تغذيها مياه الفيضانات من نهري دجلة والفرات، من حوالي 20 ألف كيلومتر مربع في أوائل التسعينيات إلى حوالي 4 آلاف كيلومتر مربع، وفقاً لآخر التقديرات وهذا يقود إلى جفاف الأمور وتوقف الحياة فيها وهو أقوى تحدي يضرب استقرار المجتمع الذي يعتمد على تربية الحيوانات وصيد الأسماك ونهاية أقدم الحرف اليدوية في جنوب العراق، وهي تُعتبر موئلاً للطيور المهاجرة من كندا في موسم الشتاء، وهذا يعني نهاية أفضل منطقة في العراق، والتي كانت مسجلة على لائحة التراث العالمي.

3. يحتل العراق المرتبة الخامسة بين أكثر البلدان تأثراً بالمناخ في العالم، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشيراً إلى أن درجات الحرارة تزداد بمعدل اثنتين إلى سبع مرات أسرع من الدرجات العالمية القياسية، وهذا يهدد الحياة ليس في الريف فحسب، بل وفي المدن كذلك، ويرفع من كلفة الحياة فيها عند مواجهة التطرف المناخي.

4. الطلب المتزايد على الغذاء، والنمو الحضري المتزايد والإدارة السيئة للمياه، فضلاً عن التغير المناخي، تهديدات تظافرت جميعها لتهديد الأطفال والفقراء والمهمشين، وتهديد السلم المجتمعي والأمن الاقتصادي.

سادساً – استراتيجية مواجهة الجفاف

1. الإجراء السريع والممكن في الأجل القصير إجبار الفلاحين على استخدام تقنيات الري الحديثة التي بإمكانها حل جزء كبير من أزمة الجفاف التي يشهدها العراق. وهذه الطريقة تخفض استخدام المياه إلى النصف لتلبية الاحتياجات الزراعية، حيث تستهلك الزراعة أكثر من 80% من إجمالي استخدامات المياه في العراق، أما في حال استخدام تقنيات الري الحديثة، سيمكننا الاكتفاء بنسبة 30% فقط من المياه القادمة من تركيا.

2. استخدام سياسات الترغيب والوعيد

من المعروف أن مجتمع الفلاحين آخر من يتقبل إجراءات التغيير طوعياً، لذا لا بد أن تتدخل الدولة بفرض سياسة الترغيب والتهديد للفلاحين الذين لا يستخدمون تقنيات الري الحديثة وحرمانهم من الدعم الحكومي لاحقاً، حيث سبق لرئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني أن أكد أن الموسم الزراعي المقبل لن يكون فيه أي دعم لأي فلاح لا يستخدم تقنيات الزراعة الحديثة وطرق الري الحديثة بالرش، وهذا جزء من سياسة إصلاح القطاع الزراعي مع وجود دعم حكومي وتوفير التقنيات بأسعار مدعومة للفلاحين الراغبين باستخدامها.

3. يمر العراق حالياً بأصعب مراحل الجفاف، الأمر الذي ترتب عليه كإجراء وقائي تحجيم الزراعة في الموسم الحالي، مع بذل جهود حثيثة واستثنائية لتأمين مياه الشرب، وتلك المخصصة للاحتياجات المنزلية والصناعية والصحية والبيئية، إلى جانب حصص الأهوار وتحسين بيئة الأنهار.

4. تشير التقارير أن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيكون المنطقة الأكثر شحاً في المياه في العالم، وهذا يستدعي أن تكون هناك حلول تعتمد على إعادة تحلية مياه البزل وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي وتنقيتها لأغراض الزراعة.

5. العمل مع المجتمع المدني، ولا سيما الشباب بوصفهم وكلاء التغيير، حول قيمة الماء وضرورة الحفاظ عليه وترشيد استخدامه ووضع أسعار مناسبة حسب الاستخدامات المتعددة وتفعيل البرامج الإرشادية المجتمعية.

6. استحداث مجموعات تنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين كالبلديات، ومديرات الماء، والبيئة، والصحة، والزراعة، والطاقة والمالية، والمؤسسات الوطنية، والفاعلين في القطاع، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، لدعم مراجعة السياسات العامة، وزيادة القدرات التكنولوجية.

7. دعم بناء القدرات في قطاع المياه، بما في ذلك الكيانات التنظيمية – منشآت المياه، لتقديم المياه النظيفة، ولا سيما في المجتمعات المتضررة بشكل كبير من خلال تحديث البنية التحتية القديمة، وتنفيذ عمليات مستدامة، وتقليل الهدر في المياه ووضع سعر مكافئ لقيمة الماء لتقليل الهدر.

8. الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي، وإدراج قلة المياه كمكوّن ذي أولوية وتخصيص موازنة مالية كافية لمعالجة نقص المياه، أي ضرورة توفير التمويل اللازم لمجابهة التغيرات المناخية خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي يجب ان تحظى بالأولوية في الحصول على الدعم بضوء آليات التمويل المتاحة.

9. تبني البرامج والسياسات الرامية إلى المساعدة في تخفيف آثار زيادة أسعار الغذاء على شبكات الأمان لضمان أن يكون بمقدور الأسر الفقيرة شراء الأغذية الأساسية، واستمرار الاستثمارات في قطاع الزراعة، وإدخال أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف التي تساعد على زيادة غلة المحصول والإنتاج، وإبقاء باب التجارة الدولية مفتوحاً أمام تصدير المواد الغذائية واستيرادها والدعوة إلى زيادة الاستثمارات في البحوث الزراعية ومتابعة تجارة الحاصلات الزراعية لرصد مواطن نقص الغذاء المحتملة.

10. مساندة تحسين التغذية بين الفئات المحرومة من خلال برامج التغذية المجتمعية الرامية إلى زيادة استخدام خدمات الرعاية الصحية وتحسين مستويات تقديم الرعاية في إطار استجابته للتصدي لأزمة الغذاء.

الخاتمة:

الصيف في العراق، وفي كل عام، ترتفع فيه المؤشرات والمخاطر من الجفاف، في الصيف الماضي، وفي جنوب العراق بدأت العائلات الساكنة قرب نهر الفرات بتفكيك منازلها طابوقة، وبدأت ترحل بعيداً، ونظراً لنقاط الضعف في منطقة جنوب العراق، وهي واحدة من أكثر المناطق ضعفاً على هذا الكوكب فهي واحدة من الأماكن الأولى التي ستستسلم بشدة تجاه تغيرات المناخ. يتبين من وقائع الجفاف في سجلها الطويل أن تلك الحوادث تعد مخاطر طبيعية، إلا أن العنصر البشري يمكن أن يكون من بين العوامل المساهمة في زيادة حدوث الجفاف ومضاعفة آثاره، وأن يكون في نفس الوقت هو المساهم الأكبر في تلطيف هذه الآثار، وهذا يعني كلما أعددنا الموطن أعداداً جيداً ومسؤولاً كلما تزداد مسؤوليته تجاه المخاطر، سيكون من شأن البرامج والخطط الحكومية التي تستهدف اتخاذ تشريعات وسياسات جديدة تستهدف الحد من تدهور الأوضاع في مناطق جنوب العراق، فإن تحديث التشريعات، وبناء منظمات الري الحديثة والتدريب عليها، واستخدام الطاقات النظيفة وتقليص التلوث المناخي، إلى جانب حوكمة السياسات الحكومية التي تتعلق بالاستثمار في المشاريع النفطية والبنى التحتية للاستثمار في الموارد الطبيعية هي عناصر أولية وأساسية نحو إعادة استقرار المجتمعات التي يتوقع أن تتأثر بالتغيرات المناخية.